المحور الخامس: إنشاء النقود والمضاعف النقدي

تستطيع البنوك التجارية القيام بإنشاء النقود حيث تسمى النقود التي يتم إنشاؤها في هذا الإطار بنقود الودائع، وهذه النقود ليس لها وجود مادي على عكس النقود القانونية(المعدنية والورقية) التي يتم إنشاؤها من البنك المركزي، بل هي نقود غير مرئية تتجسد في مجرد كتابات محاسبية في السجلات التجارية للبنوك التي أنشأتها، وعلى عكس النقود القانونية التي تتميز بالعمومية فإن نقود الودائع تعتبر نقود خاصة على أساس أن الاعتراف بها محدود في نطاق البنك التجاري الذي أنشأها.

مفهوم إنشاء النقود:

هو أن يقوم البنك بإقراض جزء من موارده المالية المتاحة، ثم يقوم المقترض أو المستفيد بإعادة إيداع القرض في أحد المصارف التي يتكون منها الجهاز المصرفي.

عملية إنشاء النقود:

البنوك لا تقدم قروضا من ودائع تحوزها فحسب بل تقدم قروض من ودائع ليس لها وجود لديها أي أنها تخلق هذه الودائع على شكل حسابات جارية، حيث تتمكن البنوك من خلق النقود من خلال قيامها بقبول الودائع وإقراضها.

1- خلق النقود في حالة المصارف مجتمعة:

من خلال تجربتها لاحظت البنوك التجارية أن المودعين لا يسحبون ودائعهم كلها في فترة واحدة، وقد لاحظت ما يلي:

- مقدار ما يسحب من الودائع في فترة واحدة يقل كثيرا من مجموع قيمة هذه الودائع في الظروف العادية؛
- الإيداع والسحب عمليتان مستمرتان وأن ما يسحب من نقود يمكن تغطيته بما يودع منها؛
- نتيجة لذلك تتكدس الأموال الناتجة عن فائض مبلغ الودائع على مبلغ السحب في خزائن المصرف؛
- أن البنك يستطيع أن يقرض من هذه الأموال جزءا كبيرا بعد أن يحتفظ بما يتراوح بين 10% و 30% من مجموعها لتغطية طلبات الساحبين.

وتبدأ عملية خلق النقود بناءا على فرضيات محددة وهي:

- نفرض أن جميع البنوك التجارية تعمل وكأنها بنك واحد وفروع متعددة ومنتشرة في جميع أنحاء البلاد
- أن هذا البنك يحتفظ بنسبة مؤوية من كل وديعة في حساب له في البنك المركزي كاحتياطي قانوني؛
- أن جميع الساحبين والمودعين يقومون بإيداع ما لديهم من شيكات أو نقود بهذا البنك أو بأحد فروعه فور حصولهم عليها؛
- أن البنك يرغب في إقراض ما لديه من أموال تزيد عن الاحتياط الذي يرغب في الاحتفاظ به؛
- أن هناك طلبا على القروض يغطي هذه الأموال الفائضة؛
- أن القروض تمنح على شكل حسابات جارية أو على شكل نقود يتم إيداعها فيما بعد في ذلك البنك أو أحد فروعه.

فلو أن البنوك التجارية تحتفظ بنسبة 100% من ودائعها نقد سائل لمواجهة طلبات أصحاب الودائع لما أمكن لها خلق ودائع مشتقة ولتحولت هذه البنوك إلى خزائن حديدية فقط وظيفتها الاحتفاظ بهذه النقود إلى حين طلبها من أصحابها. وفي حالة احتفاظ البنك بنسبة 100% من الوديعة فإن قيمة الوديعة تساوي 2000 دج تظهر في الميزانية كما يلي:

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
نقدية	2000	ودائع	2000
المجموع	2000	المجموع	2000

أما في حالة احتفاظ البنك التجاري باحتياطي نقدي جزئي من الودائع(الاحتياطات الحرة المشكلة لمواجهة طلبات السحب المحتملة والاحتياطي الإجباري لدى البنك المركزي)، وفي هذه الحالة فإن قدرة البنوك التجارية مجتمعة على خلق الائتمان أو ما يعرف بالوديعة المشتقة يساوي قيمة الوديعة الأصلية مضروبا في مضاعف الائتمان

الوديعة المشتقة = الوديعة الأصلية × مضاعف الائتمان

حيث مضاعف الائتمان هو عبارة عن عدد المرات التي يتضاعف فيها الائتمان المصرفي.

- مضاعف الائتمان= $1 - \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي}}$
- الوديعة المشتقة= $\frac{\text{الوديعة الأولية}}{\text{نسبة الاحتياطي}}$ — الوديعة الأولية.

- الاحتياطي النقدي القانوني = الوديعة الأولية × نسبة الاحتياطي القانوني
- المجموع الكلي للودائع = $\frac{\text{الوديعة الأولية}}{\text{نسبة الاحتياطي النقدي}}$

ولتوضيح كيفية خلق نقود الودائع في حالة المصارف مجتمعة نورد المثال التالي:

لنفترض أن قيمة الوديعة الأولية تساوي 2000 دج مع احتفاظ البنك بنسبة احتياطي قدرها 20%

- الوديعة المشتقة = $2000 - \frac{2000}{0.2} = 8000$
- المجموع الكلي للودائع = $\frac{2000}{0.2} = 10000$
- مضاعف الائتمان = $\frac{1}{0.2} - 1 = 4$

وبالتالي فإن هذه العملية ستظهر في ميزانية البنك كما يلي:

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
نقدية	2000	ودائع أولية	2000
قروض	8000	ودائع مشتقة	8000
المجموع	10000	المجموع	10000

ومن خلال الجدول الموالي يمكن ملاحظة كيفية توليد النقود في حالة البنوك مجتمعة مع الاحتفاظ باحتياطي جزئي

المراحل	الودائع	القروض	الاحتياطي النقدي
1	2000	1600	400
2	1600	1280	320
3	1280	1024	256
4	1024	819.2	204.8
5	.....	.....	.....
....	.....	.....	.....
المجموع	10000	8000	2000

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الوديعة التي استلمها البنك هي 2000 دج، أما المبلغ المحتفظ به كاحتياطي نقدي يقدر بـ 400 دج أي بنسبة 20% والباقي 1600 دج يقدم على شكل قروض، وبما أننا في حالة مصارف مجتمعة فإن هذا المبلغ المقدم كقروض يعود إلى البنك في شكل وديعة جديدة، ولكن على شكل تسجيلات محاسبية فقط في حسابات المتعاملين الاقتصاديين الذين استفادوا من التحويل، وتبعا لذلك يقوم البنك بالاحتفاظ باحتياطي نقدي بـ 320 دج من الوديعة الجديدة

المقدرة بـ 1600 دج والباقي 1280 دج يقدم كقروض، حيث تتكرر هذه العملية إلى غاية أن تساوي مجموع القروض المقدمة قيمة الودائع المشتقة.

2- خلق النقود في حالة المصرف الفرد

إن المصرف الفرد (وجود أكثر من بنك كل منها يعمل منفردا) عندما يمنح قرضا لأحد الأشخاص فإنه من المتوقع أن لا يعود إليه مبلغ القرض كاملا، كما هو الوضع في حالة المصارف مجتمعة ما يجعله أقل قدرة على خلق الودائع.

وتقوم هذه الحالة على افتراض ما يلي:

- أن يسحب العميل كل قيمة القرض؛
- ليس من الضروري أن يعيد العميل كل ما اقترضه من البنك

إذ أن البنك بالتأكيد سيحصل على عملاء آخرين، فليس من الضروري أن تكون قيمة القرض تساوي بالضبط ما عاد إلى خزائنه، وهذا ما نعنيه بالتسرب، لذلك فإن البنك لا يستطيع أن يقرض كل مبلغ الوديعة.

ومن أجل الفهم الجيد لهذه الحالة نستعين بالمثال التالي:

لنفترض أن قيمة الوديعة تساوي 2000 دج، وأن نسبة الاحتياطي تساوي 20 % وأن ما يعود إلى هذا المصرف على شكل ودائع في حسابات عملاء آخرين هو 25 % من القروض التي يمنحها.

مجموع الائتمان =

$$\frac{\text{الوديعة الأولية}(1-\text{نسبة الاحتياطي})}{(1-\text{نسبة ما سيعود إلى البنك من القروض التي يمنحها})+(\text{نسبة الاحتياطي}\times\text{نسبة ما سيعود إلى البنك من القروض التي يمنحها})}$$

$$\text{مجموع الائتمان} = \frac{(0.2-1)2000}{(0.25\times0.2)+(0.25-1)} = 2000$$

الودائع المشتقة = مجموع الائتمان × نسبة ما يعود إلى البنك إلى القروض المشتقة

$$= 2000 \times 0.25 = 500$$

مجموع النقود المصرفية = الوديعة الأولية + الودائع المشتقة

$$= 2000 + 500$$

$$= 2500$$

مجموع الاحتياطي = نسبة الاحتياطي (الوديعة الأصلية + الوديعة المشتقة)

$$= 0.2\ (2000 + 500)$$

500 =

ومنه فإن ميزانية البنك تكون على الشكل التالي:

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
نقدية	500	ودائع أولية	2000
قروض	2000	ودائع مشتقة	500
المجموع	2500	المجموع	2500